

الولايات المتحدة والعالم: من يقلق على من؟

التاريخ لم يصدر رسالة شفاء لأميركا المصابة بتصلب الشرايين السياسي

يتصاعد الجدل في العالم بشأن المصير الذي ينتظر أفغانستان بعد انسحاب القوات الأميركية في سبتمبر المقبل، بينما يوجد جدل مواز متعلق بالولايات المتحدة نفسها التي تعاني من مرض الديمقراطية باعتراف الرئيس جو بايدن.

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن



اليوم الأم الرؤوم مصابة بتصلب الشرايين السياسي، وتحول إلى كائن يربد حماية نفسه وترك العالم لطالبان وإيران والمليشيات الشيعية المتطرفة! فلم تعد كفة التوازن التي كان يلوح بها بوش بيد قائدة العالم.

تصلب الشرايين السياسي

يمكن أن نتفهم مرض ماكنة الديمقراطية في بلد ما، إلا أن توقع الديمقراطية الأميركية يعني أن الأعراض تؤثر على العالم برمته، فلا تظهر الأعراض على أي دولة إن مرضت الديمقراطية في جنوب أفريقيا أو البرتغال مثلاً، لكن بمجرد مرض الديمقراطية الأميركية، فإن الأعراض تظهر على دول العالم الأخرى. لذلك يتردد هذا السؤال بكثافة عند خبراء السياسة في الولايات المتحدة بنفس درجة تردده عند المحللين والإعلاميين، عما إذا كان العالم يتسرع بالقلق على أميركا.

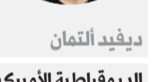
بعد قرار الإدارة الأميركية الانسحاب من أفغانستان، استعاد صناع في الممكن السؤال الأكثر طلباً اليوم ويعد سنوات من تراجعها، عما إذا كانت الولايات المتحدة بحاجة حقاً لمراقبة العالم، والتصريف السياسي وفق فلسفة جورج بوش الابن "أميركا تقود العالم"، أم أن عليها استبدال الدبلوماسية الجادة بالقوات المسلحة في تعاملها السياسي مع دول العالم.

الأميركيون اليوم يناقشون أكثر من أي وقت مضى ما إذا كان من مسؤولية بلدهم إسقاط الأنظمة بالقوة، أم الاهتمام أكثر بصحة الكوكب الذي تهدده انبعاثات الكربون، والعمل على إغلاق القواعد الأميركية الخارجية من أجل توفير المال على دافعي الضرائب.

يعتقد المحلل السياسي الأميركي عزرا كلاين أن الآخرين أكثر من

عزرا كلاين

نحن في إحدى الديمقراطيات الأصغر سناً في العالم



ديفيد ألتمان

ليست كما يعتقد الأميركيون



ستافان ليندبرغ

يمكن أن تخسر الديمقراطية الأميركية مثلما في تركيا والهند



مثلما في تركيا والهند



حرب أبدية مستمرة في الخارج

الاعتراف بمرض الديمقراطية هناك، الأمر الذي دفع المحلل السياسي في صحيفة نيويورك تايمز عزرا كلاين إلى القول إن تفاخراً بأننا أقدم ديمقراطية في العالم، وهذا صحيح بما فيه الكفاية بالمعنى التقني. ولكن إذا كنت تستخدم تعريف يتضمن حقوق التصويت للنساء والإقليات كشرط مسبق، فنحن إذن إحدى الديمقراطيات الأصغر سناً في العالم.

أما السويدي ليندبرغ بوصفه باحثاً مرموقاً في تاريخ الديمقراطية فوصف مقولة "أميركا أقدم ديمقراطية في العالم" بالسخيفة.

فلم تصبح الولايات المتحدة دولة ديمقراطية إلا بعد حركة الحقوق المدنية في الستينات على الأقل. وهذا المعنى، وفق الباحث السويدي، فإنها تمثل نوعاً من الديمقراطية الجديدة مثل البرتغال أو إسبانيا.

من سوء حظ العالم العربي لا توجد ديمقراطية مقبولة في الحدود الأدنى، كي نستشهد بأحد مظهرها، كما فعل كاتب نيويورك تايمز مع السويدي والتشيلي. فلا يتعلق الأمر في العالم العربي بكيفية انتخاب الناس لحكوماتهم، بل بما تريد الحكومات العربية وما تخبئه في النهاية بغض النظر عن النتائج الحقيقية للتصويت. وهناك ذريعة جاهزة للتزوير والاحتيال تدرج تحت مسميات الديمقراطية.

مع أنه لم ترسل الديمقراطية الأميركية إلى غرفة العناية المشددة، إلا أن وجهة النظر التي ترى أن الديمقراطية نفسها مشكلة، تتطور في الولايات المتحدة وتجد لها داعين في الحزبين الديمقراطي والجمهوري على حد سواء. وهذا سبب كاف يجعل عنوان هذا المقال مقبولاً من القراء.

فإذا كان القلق على ديمقراطية الولايات المتحدة صادراً من دولة ديمقراطية أخرى، فإنها تخشى أن تصاب بالعدوى، بينما ستجد دول مستعدة لفرصتها للاستمرار بالاستبداد تحت ذريعة فشل الديمقراطية الأميركية.

فلم يكن قلق بوش على الدول الأخرى من أجل ترويج الديمقراطية، كما كشفت كل أكاديميه لاحقاً، ولم يكن قرار بايدن التخلي عن الدول المتهمة للتكفل بنفسها في مصرها تحت هجمات المتشددين، وقبول إيران وطالبان، بذريعة استقلالية هذه الدول وحق تقرير مصيرها بنفسها. لكن هذه العقيدة أبقيت على "الحرب الأبدية" مستمرة كما يحدث في العراق وأفغانستان، فأولئك الذين يحملون السلاح للدفاع عن قراهم من كابول حتى قنذارهم بمن فيهم النساء يشعرون بالخيانة من قبل الأميركيين المغادرين، وهذا سبب كاف يجعل العالم يتساءل، فالولايات المتحدة نجت من جرائمها السابغة، واليوم تريد أن تنجو من ترك دول مصرها بعد أن دمرت بنيتها.

الديمقراطية في بلادهم، أكثر من أن ينظر إليها بعين ضيقة، الأمر الذي يوصل القلق إلى أوروبا أقرب الحلفاء التاريخيين لواشنطن.

أصغر الديمقراطيات سناً

ويبدو تقسيم الكاتب أري بيرمان مؤلف كتاب "حق الاقتراع: الكفاح من أجل حقوق التصويت في أميركا" المجتمع الأميركي إلى مستويين بالنسبة إلى التصويت أحدهما يزداد سهولة والآخر يزداد صعوبة، نوعاً من

الرئاسية. لكنها بالضرورة تعبر عما ذهب إليه. أما ستافان ليندبرغ الباحث السياسي السويدي ورئيس معهد الديمقراطية، فوصل به الأمر إلى تشبيهه ما يحدث في الولايات المتحدة مع بلدان تسببت فيها "الديمقراطية" بخسائر فادحة بالفعل، بل ماتت بالفعل تحت حكم رجب طيب أردوغان في تركيا، وفيتنور أوربان في المجر وناريندرا مودي في الهند.

ويبدو اليوم أن الأصوات الأميركية التي تحذر من مخاطر تراجع

الأميركيين معنيون بالإجابة على هذه الأسئلة بعد سنوات من الفشل الأميركي من العراق حتى أفغانستان، لذلك استعان برأي ديفيد ألتمان أستاذ العلوم السياسية في تشيلي الذي عبر عن اعتقاده بأن الديمقراطية الأميركية ليست كما يعتقد الأميركيون. فهناك تناقض معرفي بين ما يعتقد المواطنون الأميركيون بمؤسساتهم وما هي في الواقع.

لم يستشهد الباحث التشيلي بحادثة اقتحام مبنى الكونغرس واحتجاجات مناصري ترامب على تزوير الانتخابات

برامج الفدية الخبيثة تحدد طريق بايدن نحو روسيا

شكوك بشأن وقوف موسكو خلف الهجمات الإلكترونية الأخيرة

ويقول مسؤولون أميركيون إن الرئيس بايدن يدرس جميع الخيارات لمحاربة مرتكبي جرائم الإنترنت بما في ذلك الرد العسكري لمواجهة التهديد المتزايد. ولم تخف جينا رامونو وزيرة التجارة الأميركية في تصريحات سابقة دراسة جميع الخيارات للرد على الهجمات الإلكترونية.

ولم يترك مجلس الأمن الدولي أي فرصة لبحث مسألة الأمن الإلكتروني، إذ تطرق إلى التهديد المتزايد بالقرصنة الذي تواجهه البنية التحتية الأساسية لمختلف الدول، حيث أقر المجلس في اجتماع عقد هذا الأسبوع بالمخاطر الكبيرة التي تمثلها الجريمة الإلكترونية، لاسيما الهجمات باستخدام برامج الفدية التي تطلد المنشآت الأساسية والشركات.

واستهدفت هجمات بهذه البرامج مؤخراً عدة شركات أميركية، بما فيها مجموعة "سولار ويندز" للكمبيوترات و"كولونيال" لخطوط أنابيب النفط.

وكان هجوم "سولار ويندز" الأكثر ضرراً حيث زرع متسللون برنامجاً خبيثاً في شبكة تابعة لشركة البرمجيات ضمن عملية مخبرانية اخترقت قلب الحكومة ومؤسسات عديدة في الولايات المتحدة ومؤسسات أخرى من مختلف أنحاء العالم. ويتوقع على نطاق واسع أن تلجأ الإدارة الأميركية إلى تعزيز الموارد الإلكترونية على مستوى قدراتها الهجومية من أجل ممارسة سياسة ردع أفضل ضد الهجمات الإلكترونية المستقبلية. وستظهر نتائج التحقيقات في الهجوم الأخير مدى تورط روسيا في الأمر ومدى التزام بايدن بتنفيذ وعيده تجاه روسيا بعد تحميلها المسؤولية.

ويصعب تقدير مدى الهجمات التي تتم عن طريق برامج الفدية، التي تشمل أنظمة الكمبيوتر عبر تشفير المعطيات وتطلب فدية لإلغاء التشفير. واستهدف الهجوم شركة "كاسيا" وشركات أخرى يقدر باحثون بأن عددها قد يتجاوز الألف، بينها سلسلة متاجر كبرى في السويد اضطرت لإغلاق نحو 800 فرع مؤقتاً بعدما فقدت السيطرة على الآلات الدفع التابعة لها.

الهجوم الإلكتروني الأخير على شركة كاسيا ومواقع أخرى يختبر تنفيذ الرئيس الأميركي جو بايدن لإنذاره بالرد على روسيا

ويرى العديد من الخبراء أن القرصنة الذين يقفون وراء هذا النوع من الهجمات متركزون في أغلب الأحيان في روسيا. في حين تنفي موسكو التي يشتبه بتغطيتها على هذه الأنشطة إن لم يكن التواطؤ فيها، أي تورط لها.

لكن الظاهرة اتسعت إلى درجة أنها كانت إحدى النقاط الرئيسية التي أثارها الرئيس الأميركي خلال لقائه في منتصف يونيو مع نظيره الروسي. وقال بايدن فور وقوع الهجوم الإلكتروني الأخير إنه "للوهلة الأولى، تصورنا أن الأمر لا يتعلق بالحكومة الروسية، لكننا لسنا متأكدين من ذلك بعد"، موضحاً "إذا تبين أن روسيا كانت على علم بالأمر أو أنه كان نتيجة خطوة ما قامت بها)، أبلغت بوتين باننا سترد".

حيث توقع خبراء ومراكز دراسات أميركية أن يلجأ إلى العقوبات في رده على أي هجمات إلكترونية منذ تسلمه الرئاسة، إضافة إلى العمل على تحصين الجبهة الداخلية أمام هجمات سيبرانية كبيرة.

وكان بايدن وبوتين قد تعهدا في اللقاء الأول بجنييف بجعل علاقاتهما أكثر استقراراً ولا تنطوي على مفاجات، وذلك على الرغم من الخلافات العميقة على أكثر من صعيد وأكثر من ملف في مناطق مختلفة حول العالم.

ويرغب الرئيس الأميركي في تهدئة التوترات مع روسيا في ما يخص ملفات التسلح والقرصنة الإلكترونية والتدخل في الانتخابات ومسألة أوكرانيا والعديد من القضايا الساخنة في الشرق الأوسط.

ولا تزال السلطات الأميركية تحقق في الهجمات الإلكترونية، التي بدأت الجمعة الماضي، قبيل احتفاء الولايات المتحدة بعيد الاستقلال، والتي استهدفت شركة "كاسيا" المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات وطلب القرصنة فدية من زبائنها عبر برنامجها لإدارة المعلومات، وقد يتجاوز عدد الضحايا الألف.

وتقر السلطات الأميركية بأن "حجم" الهجوم الإلكتروني، الذي تقف وراءه عصابة ريفيل، يصعب مساعدة جميع الضحايا بشكل فردي، وتعتبر عصابة ريفيل من أكثر عصابات الإنترنت لجوءاً للابتزاز في العالم، حيث تستخدم هيكلًا متنسباً لها بما يجعل من الصعب التعرف على من يتحدث باسم القرصنة، غير أن الان ليسا من شركة ريكورد فبوتنشر للأمن السيبراني قال إن الرسالة قادمة في حكم المؤكد من قيادة عصابة ريفيل نفسها.

"إنذار" مباشرة لبوتين بأنه سيرد على أي هجمات إلكترونية ضد الولايات المتحدة.

ويقول تقرير لوكالة رويترز إن قرصنة إنترنت يتبعون لعصابة ريفيل يطلعون بفدية قدرها 70 مليون دولار لإعادة بيانات محتجزونها رهينة، وأن الهجوم شمل 12 دولة على الأقل، وذلك في الوقت الذي تعمل فيه السلطات الأميركية على حصر عدد المتضررين من الهجوم المستمر.

ويؤكد مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي أن هذه العصابة كانت وراء هجوم الشهر الماضي الذي استهدف إحدى أكبر شركات معالجة للحوم في العالم "جاي.بي.إن"، ما اضطرت الشركة التي تتخذ من البرازيل مقراً لدفع مبلغ الفدية بعملية "بيتكوين" الرقمية أي ما يعادل 11 مليون دولار.

وشكل الهجوم الإلكتروني المستمر فرصة لمعرفة طبيعة الرد الذي حملة بايدن إلى بوتين في قمتهم الأخيرة،

واشنطن - لا يترك الرئيس الأميركي جو بايدن فرصة للوم روسيا على أي هجمات إلكترونية استهدفت مواقع ووكالات حكومية وغير حكومية في بلاده، لكنه سيجد نفسه الآن أمام اختبار يحدد طريقه الذي سلكه منذ اللقاء الأول مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

كان بايدين قبيل تسلمه منصبه الرئاسي في يناير من العام الماضي قد تعهد بجعل روسيا تدفع الثمن باهظاً عن هجمات عطلت بشكل كبير مؤسسات ووكالات حكومية وحساسة داخل الولايات المتحدة وخارجها، ووجه خلالها اتهامات لسلفه دونالد ترامب بالتعاقب عن الرد على روسيا.

ووضع الهجوم المستمر لمجموعة في جرائم الإنترنت ولها صلات مع موسكو، الرئيس الأميركي أمام اختبار جدي بعد حديثه في قمة جنيف منتصف يونيو الماضي عن توجيه



هجوم يقلق إدارة بايدن